الدّرس الثانى:

المبحث الثاني: منهجية التعليق على قرار قضائي:

التعليق على حكم أو قرار قضائي هو في الحقيقة طريقة عملية لتفعيل المعلومات الشخصية التي تلقاها الطالب خلال دراسته النظرية على حالة نزاع مستخرجة من الواقع المعاش وذلك بهدف التعرف على كيفية تطبيق القانون بصفة رسمية من جهة متخصصة (القضاء) لحل نزاع قائم بين مصلحتين يرتكزا على رأيين قانونيين متناقضين.

والمطلوب عند القيام بالتعليق، أن يفصل الطالب في وقائع القضية وادعاءات المتنازعين ثم تعليل القاضي ثم مناقشة الحل الذي توصل إليه بعدما يكون قد قام بتكييف وقائع القضية قانونيا وحدد المشكل المطروح واستخرج القواعد المناسبة لحل النزاع.

إذن الهدف من التعليق على الحكم أو القرار القضائي هو تعويد الطالب على قراءة وفهم أسلوب ولغة الأحكام القضائية وتعلم واكتساب الوضوح والدقة والإيجاز حتى تكتمل دراسته النّظرية.

مراحل التعليق علي الأحكام والقرارات القضائية:

تنقسم هذه الخطوات إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى (التحليل الشكلي للقرار) وهي مرحلة تحضيرية للتعليق، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة تحرير تعليق القرار أو الحكم.

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية:

تهدف هذه المرحلة إلى التعرف على القرار القضائي وذلك بعرض ماجاء فيه من العناصر التالية:

أولا- تحديد الجهة القضائية التي فصلت في النزاع، وكذا تاريخ صدور القرار والمسألة القانونية التي عالجها (تحديد الموضوع).

ثانيا- تحديد أطراف النزاع، أي تحديد من هو الشخص المدعي أو الشخص المدعى عليه على أن يتم إعادة كتابة أسماء الخصوم في القرار من خلال ذكر الحروف الأولى من أسمائهم.

ثالثا- تحديد وقائع الحكم أو القرار، وهي كل الأحداث التي أدت إلى نشوب النزاع بين الخصمين. مثل الميلاد/ الحادث/ تهدم البناء/ خطأ طبي/ ضرب وجرح.

ويشترط في سرد الوقائع أن تكون وفقا لترتيب زمني حسب وقوعها وعدم افتراض وقائع لم تذكر في القرار.

رابعا- استخراج الإجراءات القانونية: هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار. وذلك حسب ترتيب زمني بدقة وإيجاز.

مثال: حكم المحكمة (المدعي والمدعى عليه) / قرار المجلس القضائي (المستأنف والمستأنف ضده) / قرار المحكمة العليا (الطاعن والمطعون ضده).

خامسا- استخراج ادعاءات الأطراف: وهي الدفوع القانونية والمزاعم والحجج التي يستند إليها أطراف النزاع للمطالبة بحقوقهم، علما أن دفوع الطرف الأول تكون متناقضة مع دفوع الطرف الآخر.

وبما أن دفوع الأطراف متضاربة فيما بينها فإن ذلك يكون مصدر الخصومة التي يتعين فيها على القاضي الفصل لحل هذا النزاع.

وعلى الطالب أن ينقل ادعاءات الأطراف من القرار دون إضافة أو استنتاج. كما لاتؤخذ كل الادعاءات على إطلاقها إذ ليس كلها مهم أو صحيح.

سادسا- طرح الإشكال القانوني: يتم طرح الإشكال القانوني إما في سؤال عام أو في مجموعة من الأسئلة يتم استخراجها من ادعاءات الأطراف وأيضا من الحل القانوني الذي توصل إليه القاضي في منطوق الحكم (تبتدئ الجملة الاستفهامية بأداة استفهام وتنتهي بعلامة استفهام).

سابعا- منطوق الحكم: يصاغ منطوق الحكم بطريقة مختصرة ويعتبر أهم جزء في القرار لأنه الحل الذي قدمه القاضي على الطلبات المعروضة أمامه معتمدا في ذلك على القاعدة القانونية التي تجيب على المشكل القانوني المطروح. وعادة يستخرج منطوق الحكم من آخر حيثية موجودة في القرار مسبوقة بعبارة "----**لهذه الأسباب**-----".